

## دعوا للعراق نفطه .. وعائداته : وجهة نظر أمريكية مغايرة(\*)

هيلموت ميركلين

مستشار لسياسات النفط والغاز.

خلال الفترة التي سبقت مباشرة الصراع الأخير في العراق، كان نظام صدام حسين قد اتهم الولايات المتحدة بالسعي للاستيلاء على مصادره البترولية. وقد تردد صدق هذا الاتهام في أنحاء العالم، وبصفة خاصة (ومما يثير الدهشة) في أوروبا. واتخذت الحكومة الأمريكية موقفاً معلناً بأن النفط العراقي هو ملك للشعب العراقي وأن حكومة الولايات المتحدة إنما تعني أن يبقى في حوزة العراقيين. أما الآن وقد انتهت العمليات الحربية الكبرى، فينشأ سؤال عن كيفية استعادة المنشآت الإنتاجية القائمة وتطوير منشآت جديدة، وفي الوقت نفسه تحقيق حصول العراق على الحد الأقصى من مردوده وترك العراقيين يسيطرون بوضوح على ثرواتهم البترولية.

ولقد دار حديث عن خصخصة صناعة النفط العراقية من أجل جذب رأس المال الأجنبي وتسريع عملية الانتعاش الاقتصادي. وهذه السياسة تبدو معقولة بالنسبة إلى كافة قطاعات الطاقة، فيما عدا قطاع استكشاف النفط وإنتاجه، فإن صناعات خدمة إنتاج النفط (الحفر وسجلات الحفر ورصد الهزات وحفر الآبار ... إلخ) وغيرها من الصناعات ذات العلاقة بالنفط (المصافي، خطوط الأنابيب، منشآت التسويق، شبكات التوزيع ... إلخ) يمكن، وربما ينبغي أن تخصص كلياً أو جزئياً. ويحتاج العراق إلى صناعة نفطية نشطة

---

(\*) كتب هيلموت ميركلين هذه المقالة خصيصاً لنشرة *Middle East Economic Survey*. والدكتور ميركلين كان مساعداً لوزير الطاقة الأمريكي لشؤون الطاقة الدولية ولشؤون أمن الطاقة، كما كان مديراً لدائرة معلومات الطاقة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٩٠. وقبل أن ينضم إلى فريق ريغان - بوش (الأب) في عام ١٩٨٤ كان أستاذاً للهندسة البترولية في جامعة A and M بولاية تكساس. ويمكن الاتصال به على بريده الإلكتروني: [helmut.merklein@verizon.net](mailto:helmut.merklein@verizon.net) وقد نشرت المقالة بعنوان: «Who Needs Big Oil in Iraq: The Case for Going it Alone» وترجمته بالعربية: «من يحتاج إلى شركات النفط الكبرى في العراق: الدعوى الرامية إلى تركه وشأنه». وقد تم اختيار العنوان أعلاه تسهيلاً لفهم رسالة كاتب المقالة.

تتميز ببيئة تنافسية لديها قدرة النمو التقني (التكنولوجي) السريع وتستطيع أن تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة.

مع ذلك، فإن الخصخصة لا يكون لها معنى بالنسبة الى قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي. والحقيقة أن ثمة سبباً وجيهاً للقول بأن المفهوم القائل بأنه ينبغي أن يبقى إنتاج النفط العراقي تحت سيطرة عراقية حصرية مفهوم يتعين إدخاله في الدستور العراقي.

إن الأمر الوحيد الذي يضع الإنتاج النفطي بعيداً عن النشاطات الصناعية الأخرى - بما في ذلك النشاطات النفطية في اتجاه مجرى النهر (Downstream) - هو أنه في إنتاج النفط تنشأ العوائد. وهي هنا عوائد ضخمة.

**إن الأمر الوحيد الذي يضع الإنتاج النفطي بعيداً عن النشاطات الصناعية الأخرى هو أنه في إنتاج النفط تنشأ العوائد التي تنتمي من حيث المبدأ الى مالك الثروة، شعب العراق.**

وتنتمي هذه العوائد - شأن كل العوائد - من حيث المبدأ إلى مالك الثروة، شعب العراق، إذا كان بالإمكان وضع آلية للامساك بها. والطريقة الواضحة لكي يبقى العراقيون في حالة سيطرة على ثروتهم النفطية وأن يمسكوا بكافة العوائد ذات العلاقة بالنفط، هي ترك شركة نفط العراق الوطنية دون المساس بها. فإذا ما تم هذا، هل يمكنهم أن يجتذبوا بمحض قدرتهم الأموال

التي ستحتاج إليها استعادة الإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب أو تجاوزها؟ الإجابة هي: نعم، لأنه لا حاجة لنمو جديد كبير، والأموال التي ستكون مطلوبة تتقَرَّم أمام الثروة التي تتمثل في احتياطيات ثبت وجودها بالفعل لكنها لا تزال دون مستوى التنمية.

أما في ما يتعلق بما يحتاج إليه الأمر، فإن الإنتاج مستقبلاً يرجح أن يكون دالة امتيازات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) للحصص العراقية في المستقبل. وإذا افترضنا في اللحظة الراهنة أن العراق سيلتزم بحصص أوبك وأنه - وفقاً لسيناريو متفائل - سيكون قادراً على التفاوض لزيادة حصته إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً، بالمقارنة بحصته قبل الحظر التي كانت تبلغ ٣,١٤ مليون برميل يومياً، فإن العراق يملك احتياطيات كافية قيد الإنتاج في الوقت الحاضر تمكنه من تحقيق هذا المستوى من الإنتاج، شرط أن تتاح له المصادر لإعادة تأهيل الحقول الثابتة مالياً وتطورها.

لقد ذهب العديد من المصادر الإعلامية إلى أن العراق سيكون عاجزاً عن إنتاج ما يربو على ٣ ملايين برميل يومياً. أما إلى أي حد يدعو هذا الزعم إلى السخرية، فيمكن أن نرى ذلك من مقارنة بين قواعد الاحتياطي الأمريكي والعراقي والإنتاج الذي يمكن لهذه القواعد أن تحافظ على أدائه: تملك الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ٢٢,٤ مليار برميل من احتياطي النفط الخام الثابت، ويملك العراق ١١٢ مليار برميل. وبينما تنتج الولايات المتحدة ٥,٣ مليون برميل يومياً من تلك القاعدة، فإن باستطاعة العراق - بما يملكه من قاعدة ثابتة للاحتياطي تبلغ خمسة أمثال قاعدتنا الثابتة - أن ينتج خمسة أمثال معدل

الإنتاج اليومي الأمريكي، أي نحو ٢٣ مليون برميل يومياً، وبدون أي استكشاف إضافي. فهذه احتياطات ثابتة. ويملك العراقيون نحو ٧٣ حقلاً نفطياً، ٥٨ حقلاً منها معطلة. وكل ما يتطلبه الأمر منهم أن يحفروها، فهي قائمة هناك، وهم فعلوا ذلك في الماضي. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ وصل إنتاج النفط العراقي إلى ذروة بلغت ٣,٧ مليون برميل يومياً. وفي تلك السنة بلغ متوسط إنتاجه ٣,٤٨ مليون برميل يومياً.

وعلى سبيل المثال، فإن حقلاً النفطي «برودهو باي» (Prudhoe Bay Field) باحتياطيه الأصلي البالغ ١٠ مليارات برميل - كان ينتج ٢,٧ مليون برميل يومياً في وقت الذروة، وظل ينتج ١,٥ مليون برميل يومياً أو أكثر على مدى ١٢ عاماً، وأكثر من مليون برميل يومياً لمدة عقدين. أما حقل شرق بغداد العراقي - الذي يعادل في الحجم حقلاً «برودهو باي» باحتياطي قدره ١١ مليار برميل - فينتج ٥٠ ألف برميل يومياً فقط. وليس هناك من سبب للاعتقاد بأن التقنيين العراقيين لا يستطيعون أن يجاروا أداءنا. من ثم، وأخذاً بمقاييسنا - فإن حقل شرق بغداد بذاته قادر على أن ينتج مليوني برميل يومياً. وهذا مجرد حقل واحد أو احتياطي قدره ١١ مليار برميل، بالمقارنة بإجمالي الاحتياطي العراقي البالغ ١١٢ مليار برميل. وبالنسبة إلى البلد ككل، يمكن للعراق أن ينجز معدلات للإنتاج تبلغ ٣,٥ أو حتى ٤ ملايين برميل يومياً خلال أشهر وليس سنوات، شرط أن يتم إصلاح بنيتهم التحتية باتجاه مجرى النهر (Downstream) وضبط العمليات التخريبية.

وباستطاعتهم إنجاز هذا المعدل بمحض قدرتهم وهم مرتاحون. فالعراقيون ينتجون النفط طوال السنوات الإحدى والثلاثين الأخيرة، أي منذ أن دانت لهم السيطرة على صناعتهم النفطية في عام ١٩٧٢. وهم قادرون تماماً على تعزيز إنتاجهم دون مساعدة من شركات النفط الدولية. فلديهم الخبرة، ولديهم قدر كبير من المعرفة العملية. وهم معروفون بأنهم مجددون ومرنون. وأياً كان ما يملكون من قبيل الإنجازات التقنية (التكنولوجية)، فهم يستطيعون اكتسابه عبر البحث عن مصادر له في السوق المفتوحة، على غرار ما تفعل الشركات المتعددة الجنسيات حينما تتجه إلى مؤسسات الرصد الأرضي من أجل عمليات الاستكشاف ومؤسسات الحفر من أجل الحفر، ومؤسسات تسجيل الحفر من أجل تحديد الاحتياطي، وإلى مؤسسات المخزونات الهندسية للإنتاج وبلوغ الحد الأقصى. الأمر الوحيد الذي لا يملكه العراقيون في الوقت الحاضر، وتملكه الشركات المتعددة الجنسيات، وبعيداً عن ماضيهم المعزول وعجزهم القصير الأجل الناجم عن إخضاعهم لأعمال تخريب، هو السيولة النقدية اللازمة لتمويل مشروعات تنمية الاحتياطي التي تستغرق وقتاً طويلاً.

الحقيقة هي أن العراقيين لا يحتاجون - من أجل استعادة أو تعزيز قدرتهم الإنتاجية - إلى أي شيء يقترب في حجمه من رأس المال الذي ذكرته الصحافة. فهم بالتأكيد لا يحتاجون إلى ١٠ مليارات من الدولارات، كما تصور مجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي)، أو إلى ٣٨ ملياراً من الدولارات من أجل «تنمية الحقول الخضراء» (البنك المركزي الألماني)، وهي تقديرات تبدو في الحقيقة غير معقولة، نظراً للاحتياطات الهائلة

غير المطورة التي ترتبط فعلياً بالبنية التحتية البترولية في العراق. ولو كان هدفهم هو استعادة الإنتاج إلى الحصة التي كانت لهم قبل حرب الخليج، وهي ٣,١٤ مليون برميل يومياً، فإنهم سيحتاجون لأن يمدوا برأسمال يقل عن مليار دولار. وهم - على سبيل القطع - لا يحتاجون إلى الشركات المتعددة الجنسيات لكي يحصلوا على هذا النوع من الاستثمار. ومليار دولار هو أقل من واحد من عشرة بالمئة من قيمة قاعدة الاحتياطي الحالية الثابتة. وسيكون هذا شبيهاً بتأمين قرض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار عن طريق

**يتوجب على العراق أن يؤسس  
"شركة نفط العراق الوطنية"  
على أساس أن تكون المنتج  
الوحيد للنفط العراقي.**

رهن مسكن مدفوع الثمن بالكامل ويساوي ٣٠٠ ألف دولار كضمان. يمثل هذا النوع من الائتمان، لن يكون هناك نقص في مؤسسات ائتمانية تجارية أو حكومية (ثنائية أو متعددة الأطراف) تظهر شغفها بأن توفر الإمداد المطلوب من رأس المال لإعادة تأهيل إنتاج النفط في العراق.

ولن يمضي دون تحد التأكيد بأن باستطاعة العراق أن يستعيد قدرته الإنتاجية إلى مستويات ما قبل حرب الخليج مقابل أقل من مليار دولار. من هنا قد يكون من الضروري تقديم بعض من التفسير. فعند مستوى الإنتاج الراهن البالغ ٢,٢ مليون برميل يومياً سيتطلب الأمر تعزيزاً بمقدار مليون برميل لبلوغ حصص أوبك لما قبل حرب الخليج. وعند متوسط إنتاج للبرميل الواحد - مقدراً تقديراً متحفظاً بكمية ١,٤٢٨ برميل يومياً - سيتطلب الأمر ٧٠٠ بئر جديد لإنجاز زيادة بمقدار مليون برميل يومياً. وتصل كلفة حفر ٧٠٠ بئر في مناطق البر إلى عمق ٨٠٠٠ قدم إلى ما يقرب من ٣٥٠ مليون دولار في الولايات المتحدة (حسب معلومات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، والمحتمل أن تكون أقل في العراق. إن كلفة استئجار التجهيزات لهذه الآبار الـ ٧٠٠ تبلغ ١١٢ مليون دولار (حسب معلومات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية) لتصل الكلفة الإجمالية إلى ٤٦٢ مليون دولار، أي أقل من مليار دولار. وهذا بافتراض أن الزيادة في الإنتاج تتطلب حفر هذه الآبار الـ ٧٠٠ الجديدة، في حين أن معظم هذه الزيادة - في الحقيقة - ستكون آتية من إعادة تأهيل وإعادة استكمال الآبار الموجودة.

ليس في هذا جديد على وجه الدقة، بل هو ليس من قبيل الحكمة المقبولة في الغرب. غير أن العراقيين يعرفون يقيناً أنهم يستطيعون أن يمضوا في هذا وحدهم إذا هم أرادوا ذلك، وقد نقل عن سمخي فرج، مدير هيئة تسويق النفط الحكومية (SOMO) قوله إنه يتوقع أن يصل إنتاج العراق إلى ٢,٨ مليون برميل يومياً بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، وأن الأمر لن يتطلب «استثمارات ضخمة» لتعزيز الإنتاج العراقي ليصل إلى ٣ ملايين برميل يومياً. وبمعنى مماثل، تتوقع وزارة النفط أن يبلغ معدل إنتاج العراق ٣ - ٤ ملايين برميل يومياً بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، و٦ ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠. وهذا، من وجهة نظر تقنية ومالية، معقول جداً، أي أنه هدف قابل للإنجاز. أما إذا كان ممكناً تحقيقه بشروط علاقات أوبك، فهذه مسألة أخرى.

إن السبب القاهر، وربما الوحيد، الذي يمكن أن يدفع العراق لأن يمضي في طريقه وحده هو أن هذا هو تقريباً السبيل الوحيد للإمساك، مئة في المئة، بالعوائد المرتبطة بإنتاج النفط. ويعني المضي في طريقه وحده في هذا السياق أن تكون لديه «شركة نفط العراق الوطنية» وأن يقيّمها على أساس أن تكون المنتج الوحيد للنفط العراقي. ودعوى مضي أي بلد في طريقه وحده - إذا كان ذلك باستطاعته (وكثيرون لا يستطيعون، بينما العراق يستطيع) هو أمر إلزامي للاستكشاف والانتاج، حيث إن هناك تكون العوائد، وهي التي تشكل ثروة العراق الحقيقية. وباستثناء خطوط الأنابيب،

**إن باستطاعة العراق أن يستعيد قدرته الإنتاجية إلى مستويات ما قبل حرب الخليج مقابل أقل من مليار دولار!**

وهي احتكارات طبيعية، ليس أي من النشاطات البترولية الأخرى (المصافي، المبيعات ... إلخ) ينتج عوائد. وهذه النشاطات يمكن - أن تكون - أو لا تكون مؤمنة كلياً أو جزئياً. وهي إذا أحسنت إدارتها - عن طريق عطاءات متنافسة وبحسابات شفافة - تنتج الدخل نفسه تقريباً الذي يُنتجه البلد المضيف، سواء أُممت أو لم تؤمم. وفي الحقيقة، فإن حضور شركات أجنبية في قطاع اتجاه مجرى النهر وفي قطاع الخدمات النفطية أعلى النهر (Upstream) يضيف عنصر منافسة وفاعلية من شأنه أن يفيد البلد المضيف.

لقد طُرحت اقتراحات بالربط بين إعادة التأهيل في اتجاه مجرى النهر أو الإنشاءات الجديدة مع مشروعات ضد تيار النهر، وعلى سبيل المثال، بناء مصفاة تكرير جديدة مصحوباً باتفاقيات بشأن شراكة في الإنتاج في حقل نفط ثابت. المشكلة في هذا هي أن النشاط الإنتاجي سينتج عوائد للشريك الأجنبي، ولكن عملية التكرير لن تفعل. وهكذا، فإنه بالجمع بين الاثنين سيمسك الشريك الأجنبي بعائدات جزئية، عائدات ليس لدى العراق سبب للتخلي عنها، طالما أنه بمقتضى الحياة التنافسية ستبنى مصفاة التكرير كمشروع مبني على أساس حر، دون حاجة إلى التخلي عن العائدات.

إن العقد البترولي السائد هذه الأيام هو اتفاقية شراكة إنتاجية (PSA)، حيث الإيرادات من مبيعات النفط، بعد استعادة رأس المال ونفقات الإنتاج (النفط الربحي) تقسم طبقاً لصيغة يتفق عليها. أما اتفاقات الاستكشاف/الإنتاج الأخرى، فهي اتفاقات امتيازات واتفاقات مشاريع مشتركة، واتفاقات خدمات، وغير ذلك، وليس أي منها مناسباً للعراق.

وعلى الرغم من كل التقدم والهرج والمرج الذي تستقبل به هذه العقود - مثل زيادة رأس المال، والتوقيع، والاكتشاف وعلاوات الإنتاج، وضرائب الأرباح المفرطة، وغير ذلك من العوامل - فإنها تنطوي جميعاً على عيبين أساسيين، الأمر الذي يجعلها أقل كمالاً من حيث الإمساك بالعوائد. فهي تخضع لتحريفات عبر تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهي تخفق - بصورة عامة - في تزويد البلد المضيف بعائده المناسب إذا ما تبين

أن الحقل أكبر مما كان متوقعاً. وتؤدي حوافز عديدة في تلك الاتفاقيات إلى خفض تعرض البلد المضيف لـ «لخسارة»، ولكنها أبداً لا تزيله حقاً.

في التحليل النهائي، فإن أعمال استكشاف النفط وإنتاجه تنطوي على مخاطر، والمعدلات العالية للعائدات تعكس هذه المخاطر. وعقود الاستكشاف والإنتاج المعمول بها على نطاق العالم، والتي من المرجح أن تقترحها شركات النفط، ليس لها مغزى كبير هنا، حيث إن العراق يجلس على قاعدة مصادر مؤكدة ضخمة سوف تجنبه الحاجة إلى استثمارات استكشافية هائلة في المستقبل القريب. وهذا يزيل أكثر النشاطات مخاطرة

### اللوائح المنظمة لعمليات الإنتاج العراقية من شأنها أن تسوي صيغاً للدفع متفقاً عليها مقابل خدمات إنتاج النفط على نمط متكرر.

لعمل ينطوي على مخاطر بشكل عام، ويخفض بدرجة كبيرة دفعة المخاطر العليا التي تتجسد بشكل عام في عقود البترول التقليدية والمعدل المطابق الكبير للغاية الذي يبقى على العوائد أو يقضي عليها ليعكس تلك المخاطرة. إن المعدل الداخلي للعائد الذي يمكن أن تتطلبه بيئة خالية

أساساً من الاستكشاف وناشئة عن إجراء حيازة تنافسية حقاً (كون هذا الأخير معياراً في ظل الإجراءات الفدرالية الأمريكية أو إجراءات الولايات) من شأنه أن يكون أدنى كثيراً في العراق من المعدل الداخلي للعائد السائد للإنتاج الحاصل من الاستكشاف في أي مكان آخر في العالم.

مع استخدام اتفاقية شراكة انتاج حينما تكون لدى البلد المضيف قاعدة احتياطي ثابتة، فإن الخبرة التقنية والوسائل المالية للمضي قدماً منفرداً هو بالتأكيد ثاني أفضل الحلول. مع ذلك فإنه إذا ما اختير طريق تعاوني، مع وجود شركات نفطية متعددة الجنسيات تقوم باستثمارات ضخمة، يكون هناك نوع من العقود التي تمسك بكل العوائد، ولكنه غير مستخدم في الوقت الحاضر في الصناعة البترولية. هذا ما يمكن للمرء أن يدعوه بنوع اتفاقية المرافق التي يكون معدل العائد فيها هو متغير الزائدة، وليس متغير الإطلاق. وفي بعض اتفاقيات شراكة الإنتاج (PSA) التقليدية، فإن مستوى معيناً للإطلاق في معدل العائد سيؤثر في متغير آخر ما (يعزز العلاوات أو العوائد أو ضرائب الأرباح، على سبيل المثال) ليزيد ما يحصل عليه البلد المضيف. وفي عقد المرافق يكون معدل العائد هو نفسه المتغير المستهدف: يسمح بمعدل متفق عليه للعائد، وأي شيء يتجاوز ذلك يخص البلد المضيف.

وعقود المرافق شائعة في الولايات المتحدة وفي كندا، ولكن ثمة اختلافاً بينها وبين تلك العقود التي نوصي بها هنا لإنتاج النفط العراقي. فاللوائح المنظمة لشركات المرافق في الولايات المتحدة وكندا تشمل مراقبة الأسعار والتحكم فيها وتحديد ما لاحتواء الأرباح (أي إزالة العوائد). وعلى النقيض من ذلك، فإن اللوائح المنظمة لعمليات الإنتاج العراقية (حيث الأسعار تحدد على نحو يعوزه الترابط في الأسواق العالمية المتنافسة) من شأنها أن تسوي صيغاً للدفع متفقاً عليها مقابل خدمات إنتاج النفط على نمط متكرر، كأن يكون

فصلياً على أساس تقريبي، وسنوياً في قدر من التفصيل، للوصول إلى معدلات تعاقدية للعوائد. هذا مفهوم جديد من المحتمل أن لا يكون موضع تقدير بشكل خاص من جانب شركات النفط الدولية. لكن عندئذ، فإن إدخال اتفاقيات شراكة الإنتاج من جانب إندونيسيا في ستينيات القرن العشرين كان هو أيضاً جديداً وقوبل بمعارضة شرسة من قبل شركات النفط الدولية، لكنه أصبح المعيار السائد اليوم. والمعايير السائدة تتبدل، ومنافع المعايير السائدة ستكون دائماً معارضة لتطور معايير جديدة، خاصة حينما يتعرض مركزها الفائق لمخاطر.

إن لعقد المرافق المقترح هنا مزاياه وعيوبه. فمن وجهة نظر شركة للنفط، فإن الجانب الإيجابي هو أنها تحمي من الخسائر إذا انهارت الأسعار. أما على الجانب السلبي - أو هكذا ستريده الشركات أن تعتقد - فتكمن الحاجة إلى إجراءات محاسبية مفصلة جداً. وهذه - مع ذلك - حجة مغلوطة حيث إن المحاسبة التفصيلية مطلوبة في كل الأحوال للأغراض الضريبية ولتحديد النفط المربح. بالإضافة إلى هذا، فإن النفقات التي تنجم عن حساب التكاليف تحسب على الإنتاج النفطي، حتى إن الحكومة المضيفة في الواقع تسدد هذه النفقات للشركة النفطية.

يمكن أن تكون هناك فرص كثيرة متاحة للمستثمرين الأجانب ليشاركوا في العمليات البترولية العراقية بما في ذلك التكسير والتسويق ومد خطوط الأنابيب وكل نشاطات الخدمات ضد تيار النهر ومع تيار النهر .

فإذا كان عقد المرافق صفقة جيدة إلى هذا الحد، لماذا لا يستخدم على نطاق واسع في الأعمال النفطية الدولية؟ إنه ليس مستخدماً لأن البلد المضيف - كقاعدة عامة - لا يكون في مركز مساومة قوي يسمح له بأن يفرضه. والأمر ليس كذلك في العراق الذي يمسك بكافة الأوراق، حيث إن باستطاعته - إنما لا يتوجب عليه - أن يُشرك تعاون شركات النفط الدولية. والحقيقة أن العمل مع الشركات المتعددة الجنسية في عمليات ضد تيار النهر هو بالتأكيد ثاني أفضل الحلول، بالمقارنة بالمضي في العمل منفرداً. وينبغي أن يكون ميل العراق الطبيعي إلى المضي للعمل منفرداً.

وبطبيعة الحال، فإن شركات النفط المتعددة الجنسيات ستعارض استخدام عقود الإنتاج من نوع عقود المرافق، لأنها ستكون أقل ربحاً لها. إنما ستزايد على متغير واحد، بلا طبل وبلا زمر. وسيكون هذا المتغير هو المعدل الداخلي للعائد في إجراء مزايدة تنافسية وشفافة من شأنها أن تمنع استخدام سمات التفاوضية تنمو نحو العمل لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات. وكلما ازدادت الاتفاقية تعقيداً وغموضاً، كان أسهل على الشركات المتعددة الجنسيات أن تحقق مساومة جيدة.

وبشأن موضوع مختلف - ولكنه ذو علاقة - كانت قد جرت مناقشة اتسمت بالحيوية في ما يتعلق بالتزامات العراق التي يقال إنها ناشئة عن عقود سابقة مع نظام

حكم صدام حسين، وخاصة عقود البترول. وفي التعامل مع هذا الموضوع، فإن المبدأ العام هو قدسية العقود وضرورة الالتزام بها من جانب العراق، غير أن هناك أسئلة مشروعة لا بد من الرد عليها قبل إعلان هذه العقود عقوداً مشروعة. وأحد الأمور الواضحة أن ثمة حقيقة أصبحت الآن معروفة هي أن نظام حكم صدام حسين اتبع ممارسات فاسدة عبر آلية للابتزاز أقامت مع مصدري التجهيزات البترولية الأجانب (والأسلحة وغيرها من السلع)، ومع المستوردين والوسطاء الأجانب الذين يشترون البترول العراقي. ويثير هذا الأمر السؤال عن شرعية كافة العقود التي وقعت تحت الضغط، كما أنه يثير مدى قانونية العقود الأخيرة الموقعة من قبل الحكومة العراقية تحت الضغط، كما أنه يشكك في النتيجة، وهناك قول بأن شروطها المالية تكاد تكون بالتأكيد أقل فائدة مما كان يمكن أن تكون في بيئة تفاوضية خالية من خطر الحرب. إن مسألة العراق - بطريقة أو أخرى - ليست ما إذا كانت هذه المزاем مشروعة، وإنما هي إذا كان يمكن وكيف يمكن أن تترافق جانباً؟ وحتى لو كان بالإمكان أن توضع كل الالتزامات التعاقدية جانباً - عن طريق التنازلات الطوعية كما هو الحال عبر جهود جيمس بيكر(\*) أو عبر التقاضي - يمكن أن تكون هناك فرص كثيرة متاحة للمستثمرين الأجانب ليشتركوا في العمليات البترولية العراقية، بما في ذلك التكرير والتسويق ومد خطوط الأنابيب وكل نشاطات الخدمات ضد تيار النهر ومع تيار النهر. والاستثناء الوحيد من ذلك الالتزام (العراقي) بتعويض الكويت عن إحراق آبارها النفطية في عام ١٩٩١.

ولما كانت الشركات المتعددة الجنسيات قد بدأت في ممارسة ضغط على العراق، في محاولة لضمان الحصول على عقود نفطية، فإن واحدة من الطرق لاستبقائها هي أن ينص في الدستور على أنه ستكون هناك شركة نفط وطنية عراقية، وأنها - وحدها - سيكون مسموحاً لها بالانخراط في نشاطات استكشاف النفط وإنتاجه. وسيحتاج هذا إلى تعزيز بواسطة قوانين تنص صراحة على أنه لن يكون ثمة قيد على النشاطات باتجاه مجرى النهر وخدماتها. وفي الوقت نفسه، سيتعين أن يُنصح العراقيون بالإحجام عن أي قرار بشأن مفاوضات الاستكشاف والإنتاج مع شركات النفط الدولية، بانتظار أن تتضح الأمور الدستورية والقانونية □

(\*) هذه إشارة إلى المهمة التي أوكلتها الإدارة الأمريكية إلى جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق لإجراء محادثات مع الدول الدائنة للعراق لإلغاء هذه الديون كلياً أو جزئياً (المحرر).